

الأقلية

(حصان طروادة) جديد

لشرق أوسط جديد

بقلم أ.د. ماجد الدرويش

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، وأفضل الصلاة وأتم التسليم على سيدنا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين وعلى آله وأصحابه أجمعين، وعلى سائر الأنبياء والمرسلين، وبعد:

منذ فترة ليست بالبعيدة ونحن نسمع عن الأقليات في العالم وعن ضرورة حفظ حقوقها، مما يوحي بوجود ظلم لاحق بالأقليات في المجتمعات المتنوعة.

ثم التركيز الأكبر دائما على منطقتنا العربية التي تعتبر عقر دار المؤمنين، لأن فيها نسيجا منوعا من عقائد مختلفة، وقوميات مختلفة، وما كان لهذا التنوع أن يبقى إلى اليوم لولا عقيدة الإسلام وأحكامه في التعامل مع المخالفين، من باب تأويل قول الله عز وجل: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾، فلم يبن المسلمون محاكم للتفتيش، ولم يجبروا أحدا على تغيير معتقده، بينما وجدنا بعضا من غير المسلمين؛ إذا دخلوا بلاد المسلمين عنوة منتصرين؛ يلحئون إلى (الإبادة) التي تطهر البلاد من غيرهم، أو في أحسن الأحوال يخبرون الناس بين تبديل المعتقد أو الطرد، إن لم نقل القتل، وما الأندلس، أو كوسوفا، أو البوسنة والمهرسك، وفلسطين، عنا ببعيد.

فالإسلام ابتداءً ليست له مشكلة مع المخالفين، ولذلك حفظ وجودهم وضمن لهم استقلاليتهم وخصوصيتهم. أما اليوم، وبعد اضمحلال السلطة السياسية للإسلام، فقد بات هذا التنوع سبباً على المنطقة، وباعث قلاقل وحروب، ومفتاحاً لتقسيم البلاد وإضعافها سياسياً وجغرافياً.

ومع معرفتي بأن دراسة هذا الموضوع دراسة علمية تحتاج إلى نظر في قواعد الفقه السياسي، ونشأة المجتمع المسلم، والضوابط والأصول التي أصلتها الشريعة في التعامل مع المخالفين، وكيف نظرت إليهم: هل اعتبرتهم أقليات بمفهوم اليوم؟ أم رعايا؟ أم جاليات؟ أم مواطنين؟

وهل مفهوم المواطنة في الفقه السياسي الشرعي يتوافق مع مفهوم المواطنة في الفكر السياسي للمدارس السياسية المختلفة اليوم؟

وهل منطلقات الفكر السياسي في تعامل الإسلام مع المخالفين تشبهها منطلقات الفكر السياسي للمدارس السياسية المختلفة اليوم؟ بل هل مفهوم الدولة في الإسلام يشبهه مفهوم الدولة اليوم؟

هذه كلها أسئلة تحتاج إلى إجابات صريحة وواضحة لأنه على أساسها تكون العلاقات بين سائر شرائح المجتمع.

طبعاً أنا لن أدخل في متاهة الجواب عن شيء من هذه الأسئلة، بل أظن أن الفكر السياسي الإسلامي اليوم لم يبلغ مرحلة إعطاء أجوبة صريحة واضحة لا لبس فيها لهذه الأسئلة، إلا أنني سأعرض للواقع الذي نعيشه عرضاً مبسطاً، محاولاً البحث عن الدوافع التي تحرك مفهوم الأقليات اليوم، والإجابة عن بعض الإشكاليات التي تُطرح بدهاء ومكر. لذلك سأبدأ بالتعريف بمصطلح (الأقليات) وتاريخ نشأته، ثم أعرج على الدوافع لبروزه، محاولاً بيان وجهة نظري في هذا الموضوع.

مصطلح الأقليات..... النشأة والتاريخ

لم يعرف المسلمون في تاريخهم، ولا في كتبهم ولا ثقافتهم، هذا المصطلح، وإنما ظهر مع بوارد ضعف الدولة الإسلامية المتمثلة بالإمبراطورية العثمانية، وفقد نفوذها، وظهور ما بات يعرف يومها بالمسألة الشرقية، حيث كانت أوروبا خاصة، والغرب عامة، يُعدُّون العدة لورثة الرجل المريض، فتوسلوا لذلك الوصاية على المجموعات الأثنية التي تشكل مع المسلمين نسيج المجتمع.

يومها بدأ هذا المصطلح بالظهور، مع إبراز ضرورة حماية هذه المجموعات التي أطلقوا عليها لقب (الأقليات)، وإنما هي في الحقيقة نوع من الوصاية المباشرة بهدف التدخل في الشأن التركي والضغط على السلطنة لتقديم التنازلات وتقليص نفوذها.

وقد برز هذا التوجه جلياً في معاهدة برلين سنة ١٨٧٨م، والتي أُلزِمَتْ فيها الدول الأوروبية الجديدة المنفصلة عن السلطنة العثمانية، وهي: بلغاريا، وصربيا، والجبل الأسود، ورومانيا، بالإضافة إلى السلطنة العثمانية، بقبول كل الالتزامات التي نصت عليها هذه المعاهدة وفي مقدمتها: حماية الحريات الدينية،

والمساواة لمصلحة الأشخاص المنتمين إلى الأقليات^١. مما يؤكد القول بأن مصطلح الأقليات إنما هو مصطلح سياسي جديد بدأ ظهوره واستعماله بشكل كبير في بداية العهد الاستعماري الحديث.

"إلا أن حماية حقوق الأقليات بقيت مجرد حالات معزولة لا تعبر عن سياسة قانونية عامة حتى إنشاء عصبة الأمم؛ التي وضعت نظاماً دولياً لحماية الأقليات؛ طبق في مواجهة عدد محدود من الدول.

وبعد فشل نظام العصبة المتعلق بحماية الأقليات وانتهاء العمل به؛ بزوال عصبة الأمم وحلول الأمم المتحدة محلها؛ بات مستقراً في أذهان القائمين على إنشاء الأمم المتحدة عدم الجدوى من إنشاء نظام خاص لحماية الأقليات، وأن فكرة عالمية حقوق الإنسان والمساواة كافية لوضع حد لمشكلة الأقليات. إلا أن الأمم المتحدة سرعان ما شرّعت بدراسة الموضوع، فوضعت صكوكاً دولية عديدة تهدف إلى حماية الأقليات".

وبذلك صارت (حقوق الأقليات) جزءاً من شرعة حقوق الإنسان، وصارت وسيلة ضغط فعالة تبرر التدخل في شؤون الدول بحق وباطل.

^١ - معاهدة برلين: لما قبلت روسيا عرض معاهدة سان استفانوس على مؤتمر دولي يعقد في برلين كتب البرنس بسمارك تلغرافاً إلى الدول كافة يدعوهم فيه لإرسال مندوبيهم للاجتماع في يوم (١٢) حزيران . يونيه سنة (١٨٧٨)م، فاجتمع المندوبون، وتناقشوا أياماً، وكان ينوب عن الدولة محمد علي باشا وقره تيودري باشا وسعد الله بك. وأهم ما جاء في المعاهدة: تقسيم بلغاريا إلى القسمين: القسم الشمالي يعطى امتيازاً عادياً، والقسم الجنوبي يمنح نوعاً من الامتيازات. وأن تستقل رومانياً استقلالاً سياسياً ويضاف إلى بلادها مقاطعة دوبريجة، في مقابل استيلاء الروس على بسارابيا. وأن يضم إلى الصرب إقليم نيش، وأن يعطى الجبل الأسود ميناء انتيفاري وثلث الأراضي التي أعطيت له بموجب معاهدة سان استفانوس، وأن تستولي روسيا على بسارابيا التي كانت انتزعت منها سنة (١٨٥١)م، وأن يضم إلى أملاكها بآسيا قارص وأردهان وباطوم. وقرر المؤتمر أيضاً أن تستولي إيران على إقليم قطور، والنمسا على فرضة أسبيزا، وأن تحتل جنودها البوسنة والهرسك إلى أجل غير مسمى. وتعهد الباب العالي أن يقبل، بلا تمييز بين دين ودين، شهادة رعاياه = أمام المحاكم، وأن ينفذ النظام الذي سن لجزيرة كريت سنة (١٨٦٨)م، وأن تدخل نظمات مشابهة لها في جميع القسم التركي الأوروبي بعد تحويلها إلى ما يوافق حاجة تلك البلاد. وأن يهتم الباب العالي بتنظيم بلاد الأرمن، وأن يحميهم من تعديات الجركس والأكراد، وأن يبلغ الدول من حين لآخر ما أحدثه من تلك الإصلاحات.

ومما يؤسف له أن بعض هذه المجموعات العرقية، أو الأثنية، أو القومية، قبلت أن تكون وسيلة ضغط، متذرعة بالخوف على الوجود والمصالح، مع شيء من الطمع بأن تتحول هذه المجموعات إلى دول، وما دَرَوْا أنهم بقبولهم هذا كانوا يمهّدون لقيام الكيان الصهيوني في فلسطين.

مصطلح الأقليات.... تعريف

كون هذا المصطلح ناشئ فإنه لا وجود له في قواميس السياسة الشرعية عندنا، وإنما نجد في قواميس السياسة المعاصرة.

وكحال أي مصطلح ناشئ حديث النَّحْت، فإنه يَعْتَوِرُهُ بعض الاضطراب، والسبب في ذلك أن تعريفات هذا المصطلح هدَفَ واضعوها من خلالها إلى جعلها مفتاحاً لتأمين مصالحهم في الدول التي فُصِّلَ هذا المصطلح على مقاسها!!!

فمثلاً الموسوعة البريطانية تعرّف الأقليات بأنهم: (جماعة من الأفراد يتميزون عرقياً، أو دينياً، أو قومياً، أو لغوياً، عن بقية الأفراد في المجتمع الذي يعيشون فيه). وهذا تعريفٌ بالوصف.

أما الموسوعة الأمريكية فتعرف الأقليات بأنهم: (جماعة لها وضع اجتماعي داخل المجتمع أقل من وضع الجماعة المسيطرة في نفس المجتمع، وتمتلك قدرًا أقل من النفوذ والقوة، وتمارس عددًا أقل من الحقوق مقارنة بالجماعة المسيطرة في المجتمع. وغالبا ما يُجرّم أفراد الأقليات من الاستمتاع الكافي بحقوق مواطني الدرجة الأولى).

وهذا تعريف مبني على الهدف الذي يسعى إليه واضعوه وهو دغدغة مشاعر المعنيين لفتح باب للتدخل المباشر. لأن مضمون هذا التعريف لم يوجد إلا في ظل الدول التي أتت بها اتفاقية سايكس-بيكو.

أما في تاريخنا الإسلامي فمضامين هذا التعريف غير موجودة. عدا عن أن الحاكم الذي يمارس سلطة أعلى على مجموعةٍ عندها حقوقٌ أقل؛ قد لا يكون أكثرية عددية. وهناك مجتمعات تتسلط فيها (الأقليات) على (الأكثريات) وتغتصب حقوقها. وبالتالي فهذا لا يصلح تعريفًا.

أما الخبير الإيطالي (فرنسيسكو كابوتورتى)^٢ فقد عرف الأقلية في دراسته المكلف بها من قبل الأمم المتحدة، والتي اعتمدت في المنظمة الدولية، بقوله: (الأقلية: هي مجموعة أقل عددا بالنسبة إلى باقي السكان في دولة ما، وفي مركز غير مهيمن في الدولة التي ينتمون إليها، وتمتلك هذه المجموعة خصائص ثقافية: طبيعية، أو تاريخية، أو دين، أو لغة، تختلف عن باقي السكان، ويعبرون عن شعور بالتضامن للمحافظة على ثقافتهم أو دينهم أو لغتهم).

وهذا التعريف لا يختلف في مضمونه عن سابقه لكنه عبارته ألطف. ويقال فيه ما يقال في سابقه.

وكذلك الأمر في عبارة الخبير النرويجي "اسبيرون أيدى"، الذي اعتمدت لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة تعريفه في الدراسة التي أعدها عام ١٩٨٩ م عن حقوق الإنسان، حيث قال: (يقصد بالأقلية كل مجموعة من الأشخاص المقيمين في دولة ذات سيادة، ويشكلون أقل من نصف السكان في المجتمع الوطني، ويتمتع أفرادها بخصائص مشتركة عامة ذات طبيعة أثنية أو دينية أو لغوية تميزهم عن باقي السكان). فلم يعرّج على الامتيازات السياسية.

وليس ببعيد عنه التعريف الذي أورده الدكتور سعد الدين إبراهيم في موسوعته "الملل والنحل والأعراق" حيث عرف الأقليات بأنها: (أية مجموعة بشرية تختلف عن الأغلبية في واحد أو أكثر من المتغيرات التالية: الدين، أو اللغة، أو الثقافة، أو السلالة).

ومن خلال هذه التعريفات نلاحظ؛ من دون كبير عناء؛ كيف أنها لا تتفق فيما بينها إلا على موضوع العدد، والخصوصية: الثقافية، أو العرقية، أو الدينية، وبعضها يزيد قيودا تهدف إلى دغدغة مشاعر المجموعات العرقية والقومية المختلفة، وكأنها تحرضها على بعضها البعض. وبخاصة إذا علمنا أن كل الصكوك الرئيسة التي أصدرتها الأمم المتحدة، والمتعلقة بحقوق الأقليات، لم تُعرّف فيها الأقليات تعريفاً واضحاً، وإنما أعطت أوصافاً لما يمكن أن يعتبر أقليات.

^٢ - Francesco Capotorti, Study on the Rights of Persons belonging to Ethnic, Religious and Linguistic Minorities, (United Nations: New York, 1991)، فلقد نشرت الأمم المتحدة عام ١٩٩١ م دراسة للمقرر الخاص فرانسيسكو كاباتورتى حيث تتبع تطور مفهوم الأقلية منذ عام ١٩٣٠ م حتى تاريخ صدور التقرير..

واعتربت من عندها أن هؤلاء عندهم مشكلة مع الغالبية المهيمنة على قرار البلد، ثم بنت على ذلك أنه لا بد من التدخل المباشر لحماية حقوق هذه الأقليات، لدرجة أنه كانت تختلق مشاكل وحروب لتبرير فرض هذه الحقوق، والتي هي في حقيقتها استعمار من نوع جديد.

مع العلم أنه توجد دول تحكمها أقليات، بمفهومهم، وهي متسلطة فيها على الأثريات، بل وربما مارست ضدها ما يشبه حروب الإبادة، فلو نظرنا إلى بلادنا العربية مثلا لوجدنا دولا تحكمها أقليات، وتمتع فيها بامتيازات لا توجد عند الغالبية، وهذا بالتالي يخرجها من حيز مصطلح الأقليات بحسب التعريفات المعتمدة اليوم، وهذا برأيي ينقض هذا التعريف ويجعله غير منضبط، مع تمييزنا بين أقليات وأخرى، إذ ليس كل حكم لأقلية يعني أن الأمر على ما وُصِف، فقد تحكم الأقلية وتكون عادلة، بنّاءة، تعمل للصالح العام.

بالإضافة إلى أنه ليس صحيحاً أن كثيرا من المشكلات التي تقع داخل مجتمع فيه أقليات وأثريات سببه تسلط الأثرية على الأقلية، ونحن لو استقرنا تاريخ المنطقة لوجدنا أن الأثرية السنية كانت عامل استقرار في المنطقة، ولم تكن يوما عامل إثارة قلاقل، ولعل الإشارة إلى فتنة عام ١٨٦٠^٣ التي وقعت في جبل لبنان ودمشق بين الدرّوز والموارنة، والتي تولت فرنسا كبرها، والوقوف على الدور الذي قامت به الأثرية السنية الحاكمة في وقف الفتنة من خلال الدور الذي قام به الأمير عبد القادر الجزائري، تبين ما أقول.

^٣ - مجازر (١٨٦٠) في لبنان هو صراع في لبنان قام بين الموارنة من جهة والدرّوز والمسلمين الشيعة من جهة أخرى. بدأ الصراع بعد سلسلة من الاضطرابات توجت بثورة الفلاحين الموارنة على الإقطاعيين وملاك الأراضي من الموارنة. وسرعان ما امتد إلى جنوب البلاد حيث تغير طابع النزاع، فبادر الدرّوز بالهجوم على الموارنة. بلغ عدد القتلى من المسيحيين حوالي (٢٠،٠٠٠) كما دمرت أكثر من (٣٨٠) قرية مسيحية، و(٥٦٠) كنيسة. وبالمثل تكبد الدرّوز والمسلمون الشيعة خسائر فادحة كذلك....

امتدت الأحداث إلى دمشق وزحلة وجبل عامل وغيرها من المناطق. سقط خلالها الأخوة المسابكيون الذين اعتبرتهم الكنيسة الكاثوليكية طوباويين عام (١٨٦٠). جاءت هذه الفتنة مرحلة ثالثة بعد اشتباكات طائفية أقل حدة حصلت عامي (١٨٤٠) و(١٨٤٥) بين الموارنة والدرّوز أيضاً.

تم في هذه الفترة حرق الكنائس والمدارس التبشيرية. وقام بعض المتنفذين من المسلمين بإنقاذ العديد من المسيحيين من أبرزهم عبد القادر الجزائري الذي أوامهم في مقر إقامته وفي قلعة دمشق.

دمرت خلال هذه المجازر حارة النصارى في دمشق القديمة والتي كان يسكنها الكاثوليك وكانت تُقيم فيه الطبقة البرجوازية الصناعية التجارية بشكل كامل، بما في ذلك عدد من الكنائس القديمة، بينما نجح سكان حي الميدان الفقير خارج الأسوار والذي شكل الأرثوذكس معظم سكانه بسبب حماية جيرانهم المسلمين لهم. (المرجع: ويكيبيديا).

مصطلح الأقليات والسلطة..

ومصطلح (الأقلية) لا يقف عند هذا الحد بل نجد أنه يتخطاه إلى مفهوم السلطة في النظام الديمقراطي، حيث يحكم الأكثرية الأقلية، وتمارس الأقلية دور المعارضة، ولا يلزم أن تكون المعارضة مقهورة، إلا أن هذا لا يؤدي إلى المشاكل التي يؤدي إليها نظام الأقليات القائم على القوميات والعرقيات والإثنيات. فالأول غالباً يبنى، والثاني غالباً يهدم ويقسم

أمة.. جالية.. لا أقلية

فإذا كان مصطلح الأقليات لا وجود له في ثقافتنا، فما الذي أطلق من تسمية على المقصودين بالبحث؟

لا بد من الرجوع لبدایات نشأة الدولة في الإسلام لمعرفة كيفية التعامل مع غير المسلمين في المجتمع المسلم، لأن الذي يرسم سياسة التعامل معهم هو الشرع، لذلك فلا بد من النظر في نشأة مجتمع المدينة المنورة للنظر في كيفية التعامل مع أهل الكتاب الذين كانوا يستوطنون المدينة المنورة. وهذا يمكن أن نجد في وثيقة المدينة المنورة التي نظمت حياة الناس، والتي تعتبر أهم وثيقة دستورية في تنظيم حياة المجموعات المختلفة في المجتمع المسلم الواحد.

وقد نظرت الوثيقة إلى يهود على أنهم (أمة) أي مجموعة لها استقلاليتها الدينية الكاملة ضمن المجتمع المدني، واعتُبر ما اتفق عليه بمثابة معاهدة، والمعاهدة تكون بين طرفين متميزين عادة. وقد عَنَوْنَ لها ابن إسحاق في مغازيه بقوله: " وَكَتَبَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- كِتَابًا بَيْنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ، وَادَّعَى فِيهِ يَهُودَ وَعَاهِدَهُمْ، وَأَقْرَهُمْ عَلَى دِينِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ، وَشَرَطَ لَهُمْ، وَاشْتَرَطَ عَلَيْهِمْ". ومما جاء في الوثيقة:

(وَإِنَّ يَهُودَ بَنِي عَوْفٍ أُمَّةٌ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ لِيَهُودَ دِينُهُمْ، وَلِلْمُسْلِمِينَ دِينُهُمْ وَمَوَالِيهِمْ وَأَنْفُسُهُمْ، إِلَّا مَنْ ظَلَمَ وَأَثِمَ، فَإِنَّهُ لَا يُوتَغَى-أَي يهلك- إلا نفسه، وأهل بَيْتِهِ.

وَإِنَّ لِيَهُودَ بَنِي النَّجَّارِ مِثْلَ مَا لِيَهُودَ بَنِي عَوْفٍ.

وَإِنَّ لِيَهُودِ بَنِي الْحَارِثِ مِثْلَ مَا لِيَهُودِ بَنِي عَوْفٍ.

وإن ليهود بني ساعدة مثل ما ليهود بني عوف.

وَإِنَّ لِيَهُودِ بَنِي حُشَمٍ مِثْلَ مَا لِيَهُودِ بَنِي عَوْفٍ.

وَإِنَّ لِيَهُودِ بَنِي الْأَوْسِ مِثْلَ مَا لِيَهُودِ بَنِي عَوْفٍ.

وَإِنَّ لِيَهُودِ بَنِي ثَعْلَبَةَ مِثْلَ مَا لِيَهُودِ بَنِي عَوْفٍ، إِلَّا مَنْ ظَلَمَ وَأَثِمَ، فَإِنَّهُ لَا يُوتَعُ إِلَّا نَفْسَهُ وَأَهْلَ بَيْتِهِ^٤.

وهكذا فقد تمتع يهود في المدينة بحكم ذاتي شبه تام، ووزع ولاؤهم على قبائل العرب حتى لا يؤخذ بطن بجزيرة غيره، وهذا غاية العدل. ولذلك عندما غدر يهود بني قينقاع لم يُجَلَّ سواهم، وكذلك عندما غدر بنو النضير لم يحاسب يهود خيبر، وهكذا.. إلا أن يهود أبوا إلا أن يجتمعوا على الغدر فجاء الحكم العام بإجلائهم عن الجزيرة نهائياً، ومن هنا أطلق عليهم فقهاؤنا لقب (الجالية).

وقد أطلقه علمائنا ابتداءً على أهل الكتاب خاصة، ثم على كل من كان في ذمة المسلمين عامة، فشمل كل المجموعات التي كانت تعيش في كنف الدولة المسلمة.

يقول الإمام مرتضى الزبيدي في معجمه الفريد (تاج العروس): «والجالية: الذين جَلَّوْا عَن أَوْطَانِهِمْ: يُقَالُ: فَلَانٌ اسْتُعْمِلَ عَلَى الْجَالِيَّةِ، أَيْ عَلَى جَزِيَّةِ أَهْلِ الدِّمَّةِ؛ كَمَا فِي الصَّحَاحِ. وَإِنَّمَا سُمُّوا بِذَلِكَ لِأَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ، رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ، أَجْلَاهُمْ عَن جَزِيَّةِ الْعَرَبِ لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ أَمْرِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِيهِمْ^٥، فَسُمُّوا جَالِيَّةً، وَلَزِمَهُمْ هَذَا الْأِسْمُ أَتَيْنَ حَلَّوْا، ثُمَّ لَزِمَ كُلُّ مَنْ لَزِمْتَهُ الْجَزِيَّةُ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ بِكُلِّ بَلَدٍ وَإِنْ لَمْ يُجَلَّوْا عَن أَوْطَانِهِمْ»^٦.

^٤ - سيرة ابن هشام ٢ / ١٠٧ .

^٥ - لحديث (أخرجوا المشركين من جزيرة العرب) ويروى (أخرجوا اليهود) وكأنها رواية بالمعنى، والمقصود والله لأعلم أن لا يكون للمشركين كيان سياسي مستقل على غرار ما كان لليهود قبل إخراجهم من جزيرة العرب، وهو من مفهوم حديث: (لا يجتمع في جزيرة العرب دينان) بمعنى أنه لا ينبغي أن تكون من سلطة إلا للإسلام، لأننا وجدنا أوزاعاً من يهود وغيرهم كانوا في أرجاء من الجزيرة العربية زمن الخلفاء الراشدين وبعدهم إلا أنهم كانوا أجراءً ومستخدمين لا مجتمعات لها استقلاليتها، إلا إذا قلنا بقول الإمام أحمد إن جزيرة العرب يقصد بها المدينة وما حولها. والله أعلم.

^٦ - تاج العروس من جواهر القاموس: مادة (جلو): ٣٧ / ٣٦٨ .

فالإسلام نظر إلى هذه الجماعات منذ أول يوم على أنهم أمة مع المؤمنين، وأنهم جزء أصيل في المجتمع، لهم حقوق وعليهم واجبات، وإن كنا بحاجة لتحرير مفهوم وصف الأمة الذي أطلقه عليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم.

وكذلك الأمر مع نصارى نجران الذين وفدوا على رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة في العام التاسع للهجرة، ونزلوا المسجد النبوي الشريف، فعاهدهم رسول الله صلى الله عليه وسلم، وكتب لهم كتاباً، ومما جاء فيه: (ولنجران وحاشيتها، جواز الله وذمة محمد النبي رسول الله على أموالهم، وأنفسهم، وملتهم، وغائبهم، وشاهدتهم، وعشيرتهم، وبيعهم، وكل ما تحت أيديهم من قليل أو كثير. لا يغير أسقف من أسقفيته، ولا راهب من رهبانيته، ولا كاهن من كهانته. وليس عليهم ربيّة، ولا دم جاهلية. ولا يُحشرون، ولا يُعشرون، ولا يطاء أرضهم جيش. ومن سأل منهم حقاً فبينهم النصف غير ظالمين ولا مظلومين).^٧

فهل تعرف دساتير اليوم وضعاً خاصاً كالذي أعطاه الإسلام لهذه المجموعات التي كانت تشارك المسلمين البلاد؟!!

وهل ضاقت صدور المسلمين بالتعدد الذي كان يُلوّن مجتمعهم، كما ضاق صدر فرنسا بحجاب تضعه المسلمة على رأسها، وبالأمس ضاقت شوارعها على رجل يصلي في الطريق! وضاق صدر سويسرا بما أذن ترتفع في سمائها؟ أهكذا يكون التسامح وقبول الآخر؟!!

ويوم على إثر يوم نرى كيف أن صدور المخالفين تضيق بقبولنا، ولذلك أرى أننا نحن المعنيون أكثر من غيرنا بمصطلح قبول الآخر، بمعنى أن يقبلنا غيرنا، فيوم كنا حكام المنطقة، وحاول خليفة المسلمين أبو جعفر المنصور إجلاء الموارنة من جبل لبنان بسبب ثورة قام بها بعض شبابهم، لم يأذن له الإمام الأوزاعي رحمه الله تعالى بتشتيت الناس وإجلائهم عن أراضيهم، ولم يسمح له أن يؤخذ البريء بجريرة المسيء.

ويوم جاء التتار لبلاد الشام وأسروا عددا لا يستهان به من المسلمين واليهود والنصارى، ذهب لفقّاكهم شيخ الإسلام أحمد بن تيمية رحمه الله تعالى، ولما أراد السلطان التتري أن يعطيه أسارى المسلمين فقط رفض، وقال لا أقبل إلا بفكّك الجميع، لأن أهل الكتاب أهل ذمتنا ونحن مسؤولون عنهم.

^٧ - مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوي والخلافة الراشدة. محمد حميد الله الحيدر آبادي. ص ١٧٦ .

ونحن اليوم لا نحاسب على أفعال السلاطين، وإنما على مواقف العلماء، لأنها هي الترجمة الحقة لأحكام الدين ونصوصه، وإذا كان بعض النصارى ظلم من بعض الحكام، فإن كثيراً من المسلمين وأئمتهم وعلمائهم ظلموا من نفس الحكام أكثر بكثير. ولم يحدث في تاريخنا الإسلامي أن علماءنا فرطوا بحقوق أهل الكتاب عامة، والمسيحيين خاصة.

وعليه فما نراه اليوم، أو نسمعه، لا يمكن تفسيره إلا بأنه حقد دفين على الإسلام والمسلمين، فهو غير مبرر تاريخياً ولا آنياً، لأننا لم نُقصر يوماً في معاملة غيرنا معاملة تليق بهم.

وسواء اعتُبر النصارى في بلادنا جالية أم أقلية أم رعايا، فالسؤال الذي يجب أن يطرح: هل ظلمهم الإسلام يوماً؟ وإن كنا نفهم التوجس من الأنظمة الظالمة المستبدة، وإنَّ بَجَلْبَبِ الإسلام، إلا أننا لا يمكن أن نستوعب التوجس غير المبرر من الإسلام السني على الإطلاق.

المسيحيون الموارنة في لبنان

بعد هذه المقدمات السريعة أُلجُّ إلى لبنان وما فيه من خصوصيات، لا لأعرض لتاريخ نشأة لبنان والظروف التي شكلته سياسياً، وإنما لأتكلم عن امتيازات من يعيشون فيه.

فمن أكثر الجماعات الدينية التي استفادت من الوصاية الأوروبية على الدولة العثمانية في القرنين الماضيين: المسيحيون، وبخاصة الموارنة، الذين ربطوا أنفسهم بالكنيسة الكاثوليكية استجابة لدعوات الآباء الكبوشيين، ثم تولت فرنسا الضغط على الباب العالي للمطالبة بحق حماية المسيحيين الكاثوليك في الإمبراطورية العثمانية^٨، فكانت كل الفرمانات الهمايونية التي تصدر، تراعي وجودهم وخصوصياتهم، حتى اشتهر المثل الذي يقول: "هنيئاً لمن له مرقد عنزة في جبل لبنان".

ومنذ أن بدأ التدخل بدأت المشكلات تظهر تباعاً بين أطراف المجتمع اللبناني، وتاريخنا ليس بالبعيد، وبالتالي فالكل في ذهنه صور وتطبيقات لهذا التدخل وآثاره، وإن اختلفت التأويلات.

^٨ - ينظر كتاب (الجاليات الأوروبية في بلاد الشام) للدكتورة ليلي الصباغ . ١٣ / ١ .

وتجنبنا لكثير من السلبيات التي برزت في تاريخنا الحديث، وبالتحديد منذ ظهور مصطلح الأقليات، توصل اللبنانيون لذلك مبدأ الحوار، وبالأخص الإسلامي المسيحي، وثقافة قبول الآخر، وغير ذلك من الطروحات التي هدف أصحابها إلى إضفاء نوع من الطمأنينة في قلوب (الأقليات)، وبخاصة بعد سلسلة من الصراعات التي لم تجلب سوى الويلات؛ وإن كان بعض هذه الطروحات يستشف منها اتهام الإسلام بأنه مقصر في قبول غير المسلمين؛ ثم تُحشد شواهد الحال على ذلك والتي تُختَصَرُ اليوم في ما يتعرض له مسيحيو الشرق من تضيق واضطهاد أدى إلى هجرتهم من بلادهم، لذلك فإن أعدادهم في تناقص مُطَرِّدٌ يؤذن بشرق جديد ليس فيه أحد من المسيحيين.

هكذا يصور الأمر، وطبعا هذه صورة قاتمة، وما أظن أن أحداً فيه مُسكَّةٌ من مروءة يقبل بها، إذ كيف يُقبل أن يُهَجَّرَ إنسان من أرضه وبيته وتاريخه؟ وبخاصة أن المسيحية في الشرق موجودة قبل الإسلام!! لذلك فإن الانطباع الأول حيال هذا العرض أن المسلمين عليهم أن يحترموا منطق التاريخ والجغرافيا وأن لا يعملوا على إفراغ الشرق من أبنائه المسيحيين. مع العلم أن واقع الحال والتاريخ يشهد بعكس ذلك.

ومن أجل تدارك هذا الخلل أنشئت هيئات للحوار الإسلامي المسيحي، وانتدب لها أفاضل الناس من كلا الديانتين، وكانت الندوات دائما تعرض لتاريخ العلاقة بين الإسلام والمسيحية كدين، وبين المسلمين والمسيحيين كشعوب متجاورة متداخلة، ثم يُدَلَّفُ بعد ذلك إلى الواقع الأليم الذي وصلت إليه المنطقة اليوم، حيث يشهد العالم بشكل عام، والشرق الأوسط بشكل خاص، تطرفا دينيا وتزمتا وتناميا لمشاعر العداة: إن بين الأديان المختلفة، أو بين الملل والنحل في الدين الواحد. حتى إن أحد المحاضرين الكرام ربط بين تنامي ظاهرة التطرف الديني والهجرة المسيحية في الشرق.

وبرأيي هذه معادلة ظالمة لأنها تنافي واقع الحال. إذ التطرف ليس مقصورا على دين بعينه ولا شعب بعينه، وإنما التطرف سلوك نجده عن الكثيرين وفي بلاد شتى.

وقد خرجت هذه المنتديات والحوارات بنوع من التوصيات التي يمكن أن تعالج هذا الخلل الحاصل، منها: التركيز على التاريخ الناصع للعلاقة بين الديانات عبر التاريخ من خلال تعاليم هذه الأديان نفسها، لأن هذا النوع من العلاقة أمر بدهي طالما أننا نتشارك الأرض نفسها، أما اللجنة فيقضي الله بها لمن يشاء،

ونحن- بني البشر- لنا أن نختار العقيدة التي نرى أنها تبلغنا تلك الجنة الموعودة، وبالتالي فنحن مسئولون عن اختيارنا أمام الله سبحانه وتعالى، وملزمون بعد ذلك بالعمل على وفق هذا الاختيار.

هذا المنطق سليم من وجهة نظري..

غير أن بعض الطروحات التي كانت تعرض كانت غير منطقية وغير واقعية، ولا تعالج المشكلة، وإنما تخلق أزمت جديدة، وتُهيء لصراعات جديدة، كما أن فيها حَيَدَةً عن المطلوب، وخروجًا عن المعالجة الصحيحة للمشكلة.

إذ لا يخفى على ذي لب أن هذه المشكلات حديثة حدوث مصطلح الأقليات، فالعقائد لم تكن يومًا هي المشكلة، وهذا باعتراف الجميع، إذ الكل يستشهد بالتاريخ على طيب العلاقة بين المسلمين والمسيحيين.

وقد سبق ذكر إقرار الإسلام لغير أتباعه على دينهم، وعلى لسان نبينا صلى الله عليه وسلم، الأمر الذي لا يدع مجالًا للتأويل.

وسواء كان المسيحيون، أو غيرهم، جالية أم أقلية، فإن الإسلام راعى خصوصياتهم، وحفظ وجودهم، وأخذوا حقوقهم في ظل حكمه وأكثر.

فإذا كان الأمر على ما ذُكر فما الذي جعل الأمور تصل إلى ما وصلت إليه؟

هذا الذي ينبغي أن نسأله لأنفسنا ابتداءً: ما هو سبب هذه المشكلة؟ ذلك أن الحكم على الشيء فرع عن تصوره.

والمشكلة التي ينبغي أن نعالجها هي ذات شقين: الشق الأول الهجرة المسيحية من الشرق، والشق الثاني مظاهر العداء المتنامي بين المسلمين والمسيحيين، والتي بلغت أوجها في تصريحات غبطة البطريرك الراعي في فرنسا، والتي تدل دلالة واضحة على تحالف ما بين ما بات يُعرَفُ بالأقليات في مواجهة الإسلام السُّنيِّ تحديدًا ذي مساحة الانتشار الواسعة، وبخاصة أنها تزامنت مع ما يروج له البعض تحت مصطلح (بقطة السنة في المنطقة).

وهذه المواقف لا تحافظ على الوجود المسيحي في لبنان بل تعرضه لخطر جديد، وبالتالي يتوجب على العقلاء دراسة الكلام جيداً قبل التصريح به، وبخاصة المرجعيات التي تحظى في المجتمع باحترام كبير.

وفي رأبي، واختصاراً للوقت، أن السبب الأساس هو ما حُطِّطَ لبلادنا باسم (الشرق الأوسط الجديد)، الذي بدأ مع سياسة التدخلات الأوروبية في السلطنة العثمانية في منتصف القرن التاسع عشر، والذي تمخّض عن دخول العنصر اليهودي على المنطقة من خلال قضية فلسطين، ومن خلال الأنظمة التي تدعم هذا الكيان والتي تسعى إلى إيجاد حالات تطرف لتبرير تطرف اليهود، كما تسعى إلى إيجاد حالات عداء بين المختلفين: إن في المعتقد أو في المذاهب، لإضعاف ذلك المدّ المتجانس الذي يحيط باليهود في فلسطين، سواء بشقه الإسلامي أم بشقه المسيحي، وكل ذلك سعياً نحو السيطرة الكاملة على هذه المنطقة المهمة في التاريخ والجغرافيا، والتي تسمى (البلاد العربية).

وأستطيع أن أدلّل على قولي هذا بكلمة قالها (ناحوم غولدمان) رئيس المنظمة اليهودية العالمية في المؤتمر الذي عُقد في باريس سنة ١٩٦٨ م بأنه إذا أرادت إسرائيل أن تعيش مطمئنة في فلسطين فعليهم (تفسيخ الشعوب) من حولها، ثم أعطى تصوراً كيف يمكن أن يصلوا إلى مطلبهم بأنه عن طريق إقامة (دويلة مارونية في لبنان)، و(دويلة علوية في سوريا)، و(دويلة كردية في شمال العراق).

وهذا يعني أنهم سيضربون على وتر: القوميات، والعرقيات، والأثنيات. وهو الذي أطلقوا عليه (حقوق الأقليات).

أليس هذا ما تعيشه منطقتنا اليوم؟

وتفنيداً لبعض المزاعم أقول: لننظر إلى أكثر المناطق التي يُتعرّض فيها للمسيحيين، كالعراق وفلسطين ومصر مثلاً: ففي العراق نحن نعلم أن المسيحيين موجودون قبل المسلمين بدهور، وقصة نبينا صلى الله عليه وسلم مع عدّاس الغلام النصراني، الذي جاءه بقطفة العنب يوم آذته ثقيف في الطائف، دليل واضح على ذلك. وكان عداس من أرض نينوى، قرية نبي الله يونس بن متى عليه السلام في العراق.

ثم جاء المسلمون، وبنوا الكوفة والبصرة زمن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه وبأمر منه، ثم بغداد بأمر من الخليفة العباسي أبي جعفر المنصور، وفي كل مراحل تاريخ العراق الإسلامي ما سمعنا أن

أحدًا تعرّض للوجود المسيحي، بل كل كتب التاريخ تؤكد على أن كثيرا من الشخصيات المسيحية كانت لها حظوة عند الخلفاء المسلمين، فما الذي تعيّر اليوم لتفجّر كنائسهم ويُهَجَّرُوا من أرضهم؟ إنه الواقع الجديد الذي طرأ على العراق، إنه الاحتلال.

ونفس الأمر يقال عن الوجود المسيحي في فلسطين، فيوم تسلم أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه مفاتيح القدس من بطريكها المسيحي، والذي كتب لهم العُهدَة العمريّة، والتي اشترطوا لأنفسهم فيها أن لا يساكنهم فيها يهود!! ومن يومها ما أظن أن أحدًا تعرض للوجود المسيحي في فلسطين، بل أكثر من ذلك: حتى عندما احتل الفرنجة أجزاء من العالم الإسلامي متستزين بالصليب، لم يتعرض المسلمون لمسيحيي الشرق لأنهم يعلمون أن تلك الحملات لم تكن دينية وإنما كانت تستهدف خيرات بلاد المسلمين، بل أكثر من ذلك فإن كثيرا من مسيحيي الشرق قاتلوا مع المسلمين ضد القادمين من الغرب باسم الصليب.

فما الذي طرأ اليوم لتكون هذه الهجرة المسيحية من فلسطين؟ إنه الاحتلال اليهودي الذي يدعمه النظام الغربي بكل قوته.

ويبقى الوجود المسيحي في مصر، وقد فضحت الثورة مؤخرًا دور النظام الذي كان قائما بأمر الاحتلال في فبركة الخلافات بين المسلمين والمسيحيين، وكنيسة القُدَيْسِيْنَ خير دليل.

ثم عندنا الوجود المسيحي في لبنان وفي سوريا، لماذا لا يتعرض لما يتعرض له سائر المسيحيين في الشرق؟ لأنه لا يوجد ذلك العنصر المُفَجَّر وهو الاحتلال.

مع العلم أن الوجود المسيحي في لبنان له امتيازات تفوق امتيازات المسلمين السنّة في كثير من دولهم. وما قضية اتفاق الطائف والمناصفة في الحكم إلا ترجمة عملية لإقرار أرباب السياسة السنة بهذه المعادلة، لذلك استغرب الجميع التصريحات الأخيرة لغبطة البطريرك الراعي في فرنسا التي تخوف فيها من المدّ السني في بلاد الشام والعراق، هذا بالرغم من الوضع المتميز الذي يتمتعون به، مع العلم أنه ليس السنّة الذين يطرحون المثالّة في لبنان!! وإنما الذين جاء بهم النظام الذي أبدى غبطته التعاطف معه حرصًا على المصلحة والمصير!!!!.

تفكك المِلل والنحل

ولو انتقلنا إلى الجانب الآخر من المشكلة، وهو العداء بين أبناء الملة الواحدة، ففي العراق مثلاً يوجد عدّة أماكن تعتبر مقدّسة عند الشيعة، منها مراقد الإمامين العسكريين في سامراء، وسامراء تاريخياً مدينة سُنِّيَّةٌ ليس للشيعة فيها وجود، بناها أمير المؤمنين المأمون لتكون مركزاً لتجميع أجناد الدولة الذين ضجت منهم بغداد، ثم أُخِذَتْ مصيغاً للخلفاء العباسيين.

وعبر تاريخ وجود هذين الضريحين كانت السنة هم الذين يقومون على خدمة هذه الأضرحة، والكل يعلم أن ملكيتها تعود للأوقاف الإسلامية السنية في بغداد.

فلمَ لم يتعرض أحدٌ عبر التاريخ لهذين الضريحين؟ ولمَ اليوم يفجّر هذان الضريحان؟ لأن هناك واقعاً جديداً طرأ على المنطقة هو الاحتلال.

وما قلته هنا لست متفرداً به، بل وجدته عند أكثر من مرجع سياسي عند السنة وعند الشيعة وعند المسيحيين، فعند الشيعة مثلاً سمعت السيد محمد حسين فضل الله يقول؛ سنة ١٩٨٣ م في بيته في بئر العبد قبل أن يوضع له ذلك الانفجار المشؤوم: "هناك دول ثلاثة في المنطقة سوف تعطىها أمريكا دوراً مستقبلياً ضمن منظومة الشرق الأوسط الجديد: إيران، وتركيا، وإسرائيل". وهذه دول قومية بامتياز، ودينية بامتياز.

وسمعت عند السنة معالي الوزير سمير الجسر، في غداء تكريمي للمكتب الدائم للحقوقيين العرب الذي انعقد في طرابلس^٩، يذكر ما ذكرته عن أن مشكلة المسيحيين في المنطقة سببها الاحتلال، بل وربما اقتبست من عباراته.

كما سمعته يعلّل بروز التطرف الديني في المنطقة بأنه لتبرير التطرف اليهودي: أنه إذا كان الإسلام لا يقبل الوجود المسيحي فلن يقبل الوجود اليهودي، مما يبرر لليهود جعل دولتهم يهودية وطرده المسلمين منها.

^٩ - عام ٢٠١١ م

وهذا هو المغزى الأساس من لعبة الأقليات في منطقتنا. وهذا يعني أن هجرة المسيحيين مطلوبة يهوديا لتبرير يهودية دولتهم.

وسمعت الأمير حارث الشهابي؛ وهو من أفاضل الموازنة في لبنان؛ يتكلم بعمق وإسهاب عن تاريخ العلاقة بين المسلمين والمسيحيين، وأن التعاليم الإسلامية لم تكن يوماً سبباً لمشكلة بين المسلمين والمسيحيين، وإنما لو حللنا كل خلاف حصل تاريخياً بينهم لوجدناه يرجع إلى عنصر خارجي.

هذا كله قيل وأكثر، إلا أن المشكلة الحقيقية تكمن في أن مجموعات من المسلمين والمسيحيين على اختلاف مذاهبهم التقت مصالحها مع مصالح منظومة الشرق الأوسط الجديد الذي يقوم على أساس عرقي ومذهبي، مما يحولهم من طائفة إلى دويلة، فاستغلوا العاطفة الدينية عند الرعايا، ودَعَمَهُم في هذا إعلام ضخم رَوَّج لأفكارهم ترويجاً سلبياً، بمعنى ركَّز على حالات العداء المفتعلة، وظل يبرزها ويطمس غيرها حتى ولَّد ذلك ردات فعل عند سائر المسيحيين وجدنا آثارها في أوصلو^{١٠}. ونجد آثارها كلما حصل خلاف بين السنة والشيعة مهما كان بسيطاً.

ومن وجهة نظري أن المسؤول عن هذا الشحن ليس السنة، بل ما يبدو أنه دائماً من مرونة مع غيرهم وبخاصة في لبنان، وإنما الذين قبلوا لعبة الأقليات وصدَّقوا أن الإسلام قد اضطهدهم منذ أن حكمهم، وهذا الكلام لا أقوله هباءً، وإنما قال لي يوماً أحد ضباط المخابرات السورية العلويين الكبار في أعقاب نقاشٍ حامٍ بيني وبينه بعيد مجزرة باب التبانة سنة ١٩٨٦م على يد العلويين الحميين من النظام السوري، والتي ذهب ضحيتها أكثر من خمسمئة شخص، بين طفل وامرأة ورجل، قال: (أنتم حكمتونا ١٤٠٠ سنة، والآن جاء دورنا لنحكمكم ١٤٠٠ سنة)، وبالتالي فإن الذين ارتضوا لعبة الأقليات يطالبون السُّنة اليوم بتسديد فواتير الدولة الإسلامية تجاههم على مدى خمسة عشر قرناً.

ولو استرسلنا في الكلام لما انتهينا من ذكر الوقائع ولكنها نماذج تضعنا أمام الأسباب الحقيقية للمشكلة، وبالتالي فمواجهتها تكون بإزالة أسباب الأزمات والرجوع بالمنطقة إلى زمن التآلف والتواد وحسن الجوار،

^{١٠} - أقصد بذلك المجزرة التي ارتكبتها اليميني المتطرف " اندرس بجرينج " في شهر تموز من عام ٢٠١١م، والتي ذهب ضحيتها (٩١) شاباً وشابة كانوا في مخيم أقامه القطاع الشباني في حزب العمال الحاكم والذي ضم مجموعة من العرب والمسلمين، وقد أشارت التحقيقات إلى أن المجرم كان مدفوعاً بعدائه للإسلام.

يوم لم يكن هناك كيان صهيوني، ولا احتلال أمريكي للعراق، ولا استغلال للدين من قبل تجار السياسة،
كما لم يكن يومها ما يُعرف بـ: (الأقليات) التي باتت حجة كل تقسيم وسبب كل صراع.

انتهى